



الهجمة على المجتمع المدني وحرية التنظيم في مرحلة ما بعد الثورة المصرية

يُبدى مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان انزعاجاً بالغاً إزاء الهجوم غير المسبوق على المجتمع المدني في مصر. فبعد مرور أشهر قليلة على قيام الثورة، بدأ المجلس الأعلى للقوات المسلحة والحكومة المصرية حملة شرسة ضد حرية تكوين الجمعيات في البلاد، امتدت لتشمل تشويه سمعة منظمات المجتمع المدني على يد وسائل الإعلام التي تديرها الحكومة وحملات التشهير، وإجراء تحقيقات في التمويل الأجنبي للمنظمات غير الحكومية في مصر، الأمر الذي نتج عنه إحالة ٤٣ من العاملين في المنظمات غير الحكومية الدولية إلى المحكمة الجنائية، ويُرجح إحالة كثيرين غيرهم في المستقبل القريب.

ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن جميع الخطوات التي اتخذتها السلطات المصرية حتى الآن هي استجابة مباشرة للدور الذي يضطلع به المجتمع المدني المصري، لاسيما المدافعون عن حقوق الإنسان، في فضح الانتهاكات التي يرتكبها المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وأن الهدف منها هو إسكات الأصوات المعارضة باستخدام أكثر الطرق حدة.

فقد اتسمت المرحلة الانتقالية في مصر بانتهاكات متكررة وخطيرة لحقوق الإنسان على يد الشرطة العسكرية والقوات المسلحة والشرطة المدنية، ضد المتظاهرين السلميين المؤيدين للديمقراطية. وقد عملت جماعات حقوق الإنسان بلا هوادة على مدار العام الماضي لكشف الانتهاكات المتزايدة وتقديم المساعدة القانونية والنفسية للضحايا. فمنذ تسلّم المجلس الأعلى السلطة، لقي أكثر من ١٠٠ متظاهر حتفهم على يد قوات الأمن فضلاً عن إصابة آلاف آخرين بجروح بسبب الاستخدام المفرط للقوة أثناء الاحتجاجات السلمية في جميع أنحاء مصر. هذا بالإضافة إلى إحالة أكثر من ١٢٠٠٠ مدني إلى محاكم عسكرية واستمرار التعذيب المنهجي في أماكن الاحتجاز (مما أدى إلى وفاة ما لا يقل عن ثلاثة مواطنين)، وتزايد القيود المفروضة على وسائل الإعلام. ويعتبر اختطاف وتعذيب النشطاء لفترات قصيرة من الوقت تطوراً جديداً ومقلقاً أيضاً ظهر بوضوح في مرحلة ما بعد الثورة في مصر.

الجدير بالذكر أن محاولات المسؤولين العسكريين لإخماد الثورة وكبت من يعملون -بشكل مستمر- لتوثيق الانتهاكات المرتكبة في حق الجماهير المؤيدة للديمقراطية ظهرت في وقت مبكر، وتحديدًا في ٢ فبراير/شباط ٢٠١٠ أي قبل رحيل مبارك عن السلطة. فقد اقتحمت الشرطة العسكرية بمساعدة "بلطجية" مقر مركز هشام مبارك للقانون (وهي منظمة غير حكومية مصرية)، وصادرت أجهزة كمبيوتر ووثائق، واعتقلت العديد من أعضاء المركز فضلاً عن موظفي منظمات دولية أخرى. واحتُجز الناشطون الذين اعتقلوا عسكرياً على نحو غير قانوني لعدة أيام ثم أُفرج عنهم، ولم يتم التحقيق في هذا الحادث حتى يومنا هذا.

وبعد شهور من الإطاحة بحسني مبارك، وفي يونيو/حزيران ٢٠١١ تحديداً، شنت الحكومة حملة تشهير شرسة ضد المنظمات غير الحكومية، لاسيما منظمات حقوق الإنسان. وشنت وسائل الإعلام المملوكة للدولة ومن يتبعها حملة

إعلامية عدوانية -مازالت مستمرة- عن طريق تسريب أنباء مفادها أن المنظمات غير الحكومية سوف تواجه اتهامات بالخيانة العظمى والتآمر ضد مصر، وتعريض الأمن القومي للخطر من خلال تنفيذ "أجندات خارجية".

وكلف رئيس الوزراء المصري وزير العدل في يوليو/تموز بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق لبحث تمويل منظمات المجتمع المدني، ولم تُعلن حتى الآن النتائج التي توصل إليها تقرير اللجنة بينما ذكرت وسائل الإعلام أنه سُلّم للسلطات في أواخر يوليو/تموز. بالإضافة إلى ذلك، أعلن وزير الشؤون الاجتماعية في ٧ أغسطس/آب أنه طلب من البنك المركزي المصري إطلاعه على جميع المعاملات المصرفية على الحسابات التي تحتفظ بها المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك السحوبات والودائع. ويعتبر ذلك انتهاكاً صارخاً لسرية الحسابات التي نص عليها القانون رقم ٢٠٣٣/٨٨ بشأن البنك المركزي والنظام المصرفي والأموال. وذكرت وسائل الإعلام في ٨ أغسطس/آب أن نيابة أمن الدولة بدأت التحقيق في مسألة تلقي منظمات المجتمع المدني تمويلاً أجنبياً. وقد تم تعيين اثنين من قضاة التحقيق، هما القاضي أشرف العشماوي والقاضي سامح أبو زيد للنظر في هذه القضية، وقد سبق لهما العمل في نيابة أمن الدولة العليا، ومعروف عنهما في أوساط المنظمات غير الحكومية أنهما لم يتخذا أي خطوات لمنع ضباط جهاز أمن الدولة المصري من استخدام التعذيب دون حسيب أو رقيب لانتزاع المعلومات في بعض قضايا ضد نشطاء سياسيين .

ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً في هذا السياق بأن جميع الخطوات المذكورة أعلاه تتبع من دافع سياسي محض، فعلى الرغم من عدة تصريحات رسمية زعمت بأن القضية ضد المنظمات غير الحكومية تستند إلى أسس قانونية، هناك أسباب عدة تدفع للاعتقاد بخلاف ذلك.

علاوة على ذلك، وفي محاولة للتخفيف من حدة الاستياء العام المتصاعد والمسيرات المليونية ضد الانتهاكات، استخدمت السلطات على ما يبدو خطاب "الطرف الثالث" الذي حملته مسئولية قتل المتظاهرين أثناء الاحتجاجات. وأشار وزير العدل ضمناً في ٢١ ديسمبر/كانون الأول في أعقاب الهجوم على الاعتصام أمام مقر مجلس الوزراء الذي بدأ يوم ١٦ ديسمبر/كانون الأول- والذي استخدم فيه الجيش العنف المفرط لتفريق المتظاهرين مما أدى إلى مقتل ثمانية عشر متظاهراً واعتقال وتعذيب المئات- إلى أن "الطرف الثالث" المسئول عن الهجوم على المتظاهرين خلال أحداث ماسبيرو وشارع محمد محمود واعتصام مجلس الوزراء هي منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية التي تواجه حالياً حملة تشويه، وتوصم بأنها عميلة لجهات أجنبية. ويبدو أن الحملة الموجهة ضد المنظمات غير الحكومية في مصر قد تحولت في الشهور الأخيرة من حملة تهدف إلى إسكات تلك المنظمات إلى حملة تهدف إلى اتهامها زوراً وبهتاناً بأشد الجرائم خطورة.

ووصلت الحملة إلى ذروتها في ٢٩ ديسمبر/كانون الأول حين داهمت قوات الأمن المصرية مقر ثمان منظمات غير حكومية وطنية ودولية، ومعها أفراد من الجيش يرتدون زيّاً رسمياً وآخرون يرتدون ملابس مدنية، فضلاً عن أعضاء من النيابة العامة. وقد أعلن التلفزيون المصري الحكومي ومحطات الإذاعة الرسمية في وقت لاحق من اليوم نفسه أن قوات الأمن داهمت مكاتب ١٧ منظمة معظمها من منظمات حقوق الإنسان. ومع ذلك، لم تحدد أي من هذه الأخبار تلك المنظمات. وقامت قوات الشرطة بتفتيش المقار ومصادرة وثائق وكتب وأجهزة كمبيوتر من المكاتب التي تم اقتحامها.

وأعقب المداهمة مباشرة سلسلة من التحقيقات كانت قد بدأت بالفعل قبل أيام من المداهمات ولكنها انطلقت بشكل سريع للغاية بعد اقتحام المكاتب. وقد استدعى قضاة التحقيق معظم الموظفين الذين يعملون في المنظمات غير الحكومية التي تعرضت للمداهمة للتحقيق معهم، كما تم أيضاً استدعاء عدد قليل آخر من العاملين في منظمات غير حكومية أخرى لاستجوابهم في القضية نفسها. وعكست الأسئلة المطروحة على الموظفين أثناء التحقيقات -بوضوح- قلة المعلومات والمحاولات الصريحة للعثور على أي ثغرات تُبنى عليها القضية التي أصبحت تُعرف في وسائل الإعلام "بقضية التمويل الأجنبي". وأسفرت التحقيقات عن إحالة ٤٣ شخصاً ينتمون لمنظمات حقوق الإنسان الدولية والجماعات الديمقراطية إلى المحاكمة بتهم جنائية. وإذا أُدين المتهمون فقد تصدر ضدهم أحكاماً بالسجن لمدة تصل إلى ٥ سنوات بتهمة التمويل غير المشروع وحدها.

وكشف قضاة التحقيق في فبراير/شباط ٢٠١١ في تطور مثير للقلق بشكل خاص أن بعض المنظمات غير الحكومية الوطنية قد تواجه تهماً جنائية. وأبلغ قضاة التحقيق بعض المدافعين المصريين البارزين عن حقوق الإنسان بتورطهم في هذه القضية. ولا توجد حتى الآن معلومات دقيقة حول التهم الموجهة إلى المنظمات غير الحكومية الوطنية، ولكن يبدو من السجل السابق أن المدافعين المصريين عن حقوق الإنسان يواجهون هم أيضاً خطراً وشيكاً بالسجن.

وكانت هناك محاولات لخنق المجتمع المدني -الذي يعد واحداً من القطاعات القليلة التي احتفظت بتماسكها خلال عصر مبارك- رغم ممارساته القمعية لسنوات عديدة. فقانون المنظمات غير الحكومية القائم رقم ٢٠٠٢/٨٤ يضع الجمعيات المدنية تحت سيطرة الدولة ويسمح للأجهزة الأمنية بالتدخل في شؤونها بشكل كبير. وتجدر الإشارة إلى أن القانون نفسه يمهّد الطريق حالياً لقضاة التحقيق وسلطات الدولة للاستمرار في شن الحملات القانونية ضد المنظمات غير الحكومية. فبموجب المادة ٦ من هذا القانون، لا يمكن إنشاء جمعيات مدنية إلا بموافقة وزارة الشؤون الاجتماعية، مما يدل على مدى السيطرة التي تمارسها السلطة الإدارية على تسجيل وتأسيس المنظمات غير الحكومية في مصر. وقد تقدمت العديد من المنظمات غير الحكومية بطلبات تسجيل إلى الوزارة ولكنها لم تُقبل أو لم تتلقَ المنظمات رداً، وهو الأمر الأكثر شيوعاً وتكراراً. بالإضافة إلى ذلك، تمثلت أكثر القيود بغضاً بامتياز في الأحكام الخاصة بالمنح الأجنبية، والتي تشترط موافقة مسبقة من الحكومة. ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أن العديد من المنظمات غير الحكومية المسجلة جُمّدت كافة أنشطتها، حيث رفضت الوزارة السماح لها بتلقي التمويل الخاص بها لأسباب تكون عادة غير معروفة. وتمنح المادة ٣٤ من القانون أيضاً وزارة الشؤون الاجتماعية والأجهزة الأمنية بشكل غير مباشر، الحق في الاعتراض على انتخابات مجالس إدارة الجمعيات المدنية وتنحية أو حرمان بعض المرشحين لتلك المجالس.

يسلط هذا العرض التوضيحي الموجز لأحكام القانون الحالي للمنظمات غير الحكومية الضوء على طبيعة العلاقة بين السلطة الإدارية والمنظمات غير الحكومية في مصر. واقترحت وزارة الشؤون الاجتماعية انطلاقاً من هذه العقلية سن قانون جديد في يناير/ كانون الثاني عام ٢٠١٢، يفرض قيوداً صارمة تفوق تلك التي ينص عليها قانون المنظمات غير الحكومية سيء السمعة الحالي.

يعمل الحديث الدائم عن التحقيقات واتخاذ تدابير ضد هذه المنظمات، وتحقيقات نيابة أمن الدولة العليا معها، والحديث عن تهم التآمر والخيانة على خلق حذر داخل المجتمع المصري من هذه الجماعات والتشكيك في أهدافها، وتقويض عملها في فضح انتهاكات حقوق الإنسان. إن هذه الممارسات تجعل رسالة تلك الجماعات نفسها، وهي احترام حقوق الإنسان، موضعاً للشك في واقع الأمر، نظراً لتطويع عقيدة مجتمعية قوامها أن تلك الجماعات تقوم بتنفيذ أجنداث خارجية. كما أنها تجعل المجتمع متأهباً لرفض الأفكار التي تقدمها هذه الجماعات بدءاً من التعايش السلمي ووصولاً إلى احترام حقوق الإنسان.

وليس من قبيل المبالغة القول بأن إحدى السمات المميزة لحكم الرئيس السابق كانت انتهاك حقوق الإنسان. ومع ذلك، حتى مبارك لم يتهم أبداً مجتمع منظمات حقوق الإنسان بالخيانة العظمى، ولم يُجَلِّ العاملين في منظمات حقوق الإنسان إلى المحاكم الجنائية.